

الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى  
إنشاء صندوق بطالة مؤقت

**مادة وحيدة:**

**أولاً:**

ينشأ لدى وزارة العمل صندوق يسمّى «صندوق البطالة».

**ثانياً:**

يُدار الصندوق المذكور أعلاه من قبل لجنة تتألف من:

وزير العمل رئيساً.

مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عضواً.

رئيس الهيئة العليا للإغاثة عضواً.

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية عضواً.

مدير عام وزارة المالية عضواً.

يكلف وزير العمل موظف من الفئة الثالثة في وزارة العمل للقيام بأعمال أمانة السر.

**ثالثاً:**

يتولى الصندوق تأمين راتب شهري يعادل نصف الحد الأدنى الرسمي للأجور للبنانيين الذين فقدوا مدخولهم بسبب الأوضاع الاقتصادية اعتباراً من تاريخ 2019/11/1.

**رابعاً:**

يمكن للجنة إدارة الصندوق التحقق من المعلومات حول الأشخاص المذكورين في البند ثالثاً من خلال أي مرجع وبأي وسيلة.

#### خامساً:

يعاقب كل من يقدم للجنة معلومات مغلوبة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 463 من قانون العقوبات.

#### سادساً:

يُمنح راتب البطالة إلى الأشخاص المذكورين في البند ثالثاً اعتباراً من تاريخ 2019/11/1 أو من تاريخ فقدانهم عملهم بعد هذا التاريخ.

#### سابعاً:

يمول الصندوق من:

- تحويل الأموال المرصدة في الموازنة العامة للهيئة العليا للإغاثة.
- مساهمات الدولة.
- التبرعات والهبات المحلية والخارجية.

#### ثامناً:

يستمر عمل الصندوق لمدة 18 شهراً اعتباراً من تاريخ 2019/11/1.

#### تاسعاً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

## الاسباب الموجبة

لما كانت الاوضاع الاقتصادية في لبنان أخذت تتدهور منذ فترة ووصلت بعد 2019/11/17 إلى شبه شلل تام.

ولما تتابعت هذه الأوضاع في التراجع وأدت إلى إقفال العديد من المؤسسات التجارية والصناعية.

ولما كان هذا الإقفال للمؤسسات المذكورة أدى حكماً إلى صرف العديد من الأجراء وانقطعت بالتالي مداخيلهم كما مداخيل العديد من أصحاب المهن الحرة لا سيما الصغيرة منها.

ولما كان لبنان قد أصيب، مثل العديد من الدول، بجائحة الكورونا أدت إلى إعلان التعبئة العامة وإقفال العديد من المؤسسات والحد من التنقل حفاظاً على السلامة العامة ومنع انتشار الوباء.

ولما كانت نتيجة التعبئة العامة، والتي كانت ضرورية، المساهمة في التردّي الاقتصادي وبالتالي فقدان العديد من اللبنانيين لعملهم ومورد رزقهم، فأنت لتزيد الأوضاع الاقتصادية تردياً.

لكل ما ورد أتينا باقتراحنا المعجل المكرر المرفق آمليين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وقراره.